حول فشل وزارات الدولة وإداراتها في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات في «قضية الأمطار»

المويزري يقدم استجواباً للمبارك من محور واحد

مرزوق الغانم

شعيب المويزري

الغانم : تسلمت استجواب المقدم من المويزري لرئيس الوزراء وسيدرج في جدول أعمال جلسة 27 الجاري

من الممكن مناقشة الاستجواب بجلسة الغد أو الأربعاء في حالة الاستعجال وموافقة من وجه إليه الاستجواب

شعيب: الاستجواب فرصة كبيرة لرئيس الوزراء بأن يصعد المنصة ويطلع الشعب على جهود أجهزته

طبيعة القضية تستوجب أن تكون الجلسة علنية وليست سرية لإثبات أن الجهات الحكومية قامت بواجبها

ليسمع الشعب الكويتي ويشاهد كل الأعمال التي قامت بها الجهات الحكومية خلال كارثة هطول الأمطار

الكوارث تحدث حول العالم لكن أجهزة هذه الدول تكون مستعدة قبل الحدث وقادرة على التعامل مع أي طارئ

الحكومة لم تقدر على التعامل بصورة صحيحة مع الحدث في السلم فكيف لا قدر الله في ظل ظروف أخرى؟

تعامل الوزراء بهذه الطريقة مع الأسئلة يخلق لدينا تصوراً أنهم لا يحترمون حق النائب بالسؤال

آعلن النائب شعيب المويزري تقديمه استجوابًا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من محور واحد يتعلق بـ« فشل وزارات الدولة وإداراتها في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات».

وقال المويزري، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، «لقد قدمت الاستجواب ، وسلمته إلى رئيس مجلس الأمة وهو موجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، ومن محور واحد يتعلق بقضية كارثة هطول الأمطار التي تابعها الشعب الكويتي، وكذلك وسائل الإعلام المحلية والخارجية».

واعتبر أن الاستجواب فرصة كبيرة لسمو رئيس مجلس الوزراء بأن يصعد المنصة ويطلع الشعب على جهود أجهزته في التعامل مع كارثة الأمطار.

وأضاف أن طبيعة القضية تستوجب أن تكون الجلسة علنية وليست سرية، ليشرح فيها سمو الرئيس كل ما قامت به أجهزة الدولة خلال هذا الحدث.

وقال المويزري «أعتقد أن سمو الرئيس قادر إما على تفنيد هذا الأمر أو إثبات أن الجهات الحكومية قامت بواجبها على أكمل وجه»، مؤكدًا أهمية أن «يسمع الشعب الكويتي ويشاهد كل الأعمال التي قامت بها الجهات الحكومية خلال كارثة هطول الأمطار».

وأوضح ان «القضية معروفة وواضحة ولا تحتاج أكثر مما شاهده العالم في وسائل الإعلام، ووجهة نظري انه لا داعي للسرية في تلك القضية التي تحتاج أن يشرح رئيس الحكومة جهود المؤسسات والأجهزة في التعاطي مع كارثة هطول الأمطار».

وأكد المويزري عدم صحة مقارنة الأضرار التي حدثت ببعض الدول الأخرى مشيرًا إلى أن «الكوارث تحدث حول العالم لكن أجهزة هذه الدول تكون مستعدة قبل الحدث وقادرة على التعامل مع أي طارئ ولكن ما حدث يوم الجمعة وما قبلها أثبت أن الحكومة فشلت عن مواجهة أي كارثة».

وتساءل «نحن والحمد لله في حالة سلم فإذا لم تقدر الحكومة على التعامل بصورة صحيحة ومتكاملة مع حدث مثل هطول الأمطار، فكيف ستتعامل إذا حدثت لا قدر الله هذه الكارثة في ظل ظروف أخرى في ظل الأوضاع التي نمر بها في الإقليم؟

و أضاف معلقًا«بالتأكيد لن تكون الحكومة قادرة ففي حالة السلم والرفاء لم تقدر وفي أي ظروف أخرى بالتأكيد لن تكون قادرة».

وقال «اتمنى أن هذا الأمر يتكلم عنه رئيس الوزراء في جلسة القد ولا تحتاج إلى تأجيل ولا سرية ولا أي أمر آخر فقد شاهدنا تحركات لبعض الأجهزة الحكومية بجهود شخصية وبمعاونة المواطنين والمقيمين ولم تكن الحكومة قادرة على فعل أي شيء».

واعتبر المويزري أن «تحركات الحكومة لا تتناسب وحجم الكارثة التي حدثت وما زلنا نعاني من آثارها حتى الآن، ولا نستطيع أن نقول إنها أمطار بل هي كارثة وأن البوصلة الحكومية للتعامل مع تلك القضية نتج عنه كارثة».

وفي موضوع آخر أشار المويزري إلى أن بعض الوزراء لم يردوا على الأسئلة وبعضهم يردون بمعلومات غير دقيقة ويعتقدون ان النائب لا يملك الإجابة أو انه مشغول بأمور أخرى.

وقال « أعطيكم مثالًا على ذلك حيث بعث وزير التربية إجابة عن أسئلة عدة في ثلاث كراتين ويعتقد هو او أجهزته أو الإدارات التابعة له أن الكراتين الثلاث تعجزني وللأسف اكتشفت أن نصف الإجابات مفقودة وليس لها أي ربط مع الكم الكبير من الأسئلة أو الجزء الأكبر من الأسئلة التي قدمتها للوزير».

وأضاف «أيضا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أجاب عن بعض الأسئلة إجابات غير صحيحة ومنافية للواقع».

وزاد المويزري «أيضا بعض الوزراء الآخرين قدمت لهم 10 أسئلة في رسالة واحدة موجهة لهم ولم يجيبوا إلا عن 3 أو 4 أسئلة».

واعتبر أن تعامل الوزراء بهذه الطريقة مع أسئلة النواب يخلق لدينا تصورًا بأن أعضاء الحكومة لا يحترمون حق النائب في السؤال وفقا لنص الدستور.

من جانب آخر قال المويزري إن «احد المواطنين في وزارة الخارجية تعرض لظلم شديد من قبل نائب وزير الخارجية ومدير مكتبه» مضيفا « هذا المواطن ليس من دائرتي ولا من اقاربي لكني اعتبر كل الكويتيين إخواني واقاربي ولا اقبل أن يستمر ظلمه».

من جهته أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عن تسلمه رسميا استجوابا مقدما من النائب شعيب المويزري لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح يتكون من محور واحد.واضاف الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس» قدم لي قبل قليل استجواب من النائب شعيب المويزري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء من محور واحد، وسيدرج في جدول أعمال جلسة 27 الجاري وفقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية».

واوضح الغانم انه من الممكن مناقشة الاستجواب بجلسة اليوم الثلاثاء أو غدا الأربعاء في حالة الاستعجال وموافقة المستجوب (من وجه اليه الاستجواب) والمجلس وذلك وفق اللائحة الداخلية للمجلس.

وزاد الغانم انه إذا لم يقدم طلب استعجال الاستجواب فسيكون مدرجا على جدول أعمال جلسة 27 نوفمبر الجاري.

وقال الغانم» جدول أعمال جلسة اليوم تم توزيعه، لكن ممكن إضافة الاستجواب على جدول أعمال الجلسة في حال قدم طلب لمناقشة الاستجواب ويحتاج ذلك إلى موافقة المستجوب وهو سمو رئيس مجلس الوزراء والمجلس على غرار المتبع في الحالات السابقة بما يتوافق مع اللائحة الداخلية لمجلس الأمة».

وبين أن المادة 135 من اللائحة تقول «لا يناقش الاستجواب إلا بعد مرور 8 أيام وذلك في غير حالة الاستعجال بموافقة المستجوب والمجلس وبالتالي مناقشته تحتاج إلى قرارين من سمو رئيس مجلس الوزراء والمجلس».

وأضاف « انا أتحدث عن الأمور الإجرائية للتبعة فالاستجواب قدم اليوم الإثنين «امس»وجدول الأعمال وزع يوم السبت، وتجوز مناقشة الاستجواب اليوم في حالة الاستعجال بموافقة المستجوب والمجلس».وبين الغانم» وما عدا ذلك فالإجراءات الزمنية وفقا للائحة ان يكون مدرجا على جدول أعمال جلسة 27 ويناقش فيها ما لم يطلب المستجوب التأجيل أو تمديد المدة وذلك يحتاج أيضا إلى قرار من المجلس، لأن في يوم 27 تكون قد مضت فترة الأسبوعين على تقديم الاستجواب».

وفيما يلي نص استجواب المويزري لسمو رئيس مجلس الوزراء:

قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون».

وقال تعالى سورة الحجر: «فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون».

نصت المادة (123) من الدستور على أنه:

يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية.

وبما أن سمو رئيس مجلس الوزراء يتولى رئاسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة كما نصت عليه المادة (127) لذا والتزامًا بقسمنا الذي أديناه قبل ممارسة مهامنا الدستورية أتوجه بهذا الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته.

محور الاستجواب:فشل وزارات الدولة وإداراتها في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات

لقد كشف هطول الأمطار الذي حدث قبل وفي يوم الجمعة الموافق 09/11/2018 عن حقائق ثابتة لا جدال فيها وهي القصور الواضح في أداء سمو رئيس مجلس الوزراء لواجباته في الإشراف والتنسيق بين الوزارات والإدارات الحكومية لمعرفة مدى جاهزيتها عند حدوث الكوارث والأزمات وقد أثبتت هذه الأحوال المناخية أيضا غياب السياسة العامة لدى الحكومة التي يترأسها سمو رئيس مجلس الوزراء لمواجهة الكوارث والأزمات وقد تسبب ذلك في حدوث حالتي وفاة حسب ما تم الإعلان عنه إضافة إلى حدوث الكثير من الأضرار المادية في الأملاك العامة للدولة والأملاك الخاصة للمواطنين والمقيمين وخلق حالة من الهلع والخوف لدى عامة الناس ولولا رحمة الله – سبحانه وتعالى – ولطفه لحدثت كارثة أكبر تفوق الأضرار التي لحقت بالدولة والناس.

الحمدلله إن ارتفاع معدل الأمطار التي لم تستطع الحكومة مواجهتها حدث في حالة السلم والأمن وبالرغم من ذلك فقد شعر الجميع بالارتباك الحكومي وغياب التنسيق في مواجهة هذا الحدث فكيف لمثل هكذا حكومة التصرف والتعامل في حال حدوث أي أزمة أو كارثة –لا قدر الله– في ظل الأوضاع الخطيرة في إقليمنا الملتهب وإن غياب السياسة العامة للحكومة والقصور في الإشراف والمتابعة من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء أدى إلى ضعف أداء الجهات الحكومية المختلفة وعدم جاهزيتها قبل وأثناء هذا الحدث ما الزمنا توجيه هذا الاستجواب المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء بصفته مع التقدير والاحترام لشخصه.

يناقش الخطاب الأميري بافتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الـ 15

مجلس الأمة ينظر اليوم تشكيل «اللجان المؤقتة» و«الاتفاقيات الدولية»

مجلس الأمة ينظر في جلسته العادية اليوم تشكيل اللجان المؤقتة

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم الثلاثاء وغدا الأربعاء لمناقشة بنود عدة أبرزها النظر في طلبات تشكيل اللجان البرلمانية المؤقتة والاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الـ15.

ويستهل مجلس الأمة أعمال جلسته بالتصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة والنظر في طلبات مقدمة من بعض الأعضاء بتشكيل تسع لجان مؤقتة هي "الشباب والرياضة" و"الإسكان" و"تحسين بيئة الأعمال الصغيرة والمتوسطة".

وشملت الطلبات المقدمة من بعض الأعضاء تشكيل لجان مؤقتة أيضا هي "شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة" و"شؤون المرأة والأسرة" و"البيئة" و"حقوق الإنسان" و"القضايا التغطية" إضافة إلى لجنة مؤقتة تحمل مسمى "الإحلال وأزمة التوظيف" أو "تنمية الموارد البشرية".

وأدرج على جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن المرسوم رقم "177" لسنة 2018 برد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم "61" لسنة 1976 المتعلق بخفض سن التقاعد.وتضمن جدول أعمال الجلسة تقارير للجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بالموافقة على اتفاقيات وبروتوكولات ووثائق ختامية وأنظمة أساسية بشأن إنشاء مركز الاعتماد الخليجي وآخر مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنتربول" بشأن الاعتراف بوثيقة سفر إنتربول إضافة إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات النبغ.

ومن تقارير "الخارجية" البرلمانية المدرجة على الجدول الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية والتعاون مع تركيا في مجال التعليم والتدريب لأفراد الحرس الوطني الكويتي والقيادة العامة لقوات "الجندرما" بوزارة الداخلية التركية.

وضمت تقارير اللجنة البرلمانية اتفاقية منع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح إضافة إلى انضمام الكويت لعضوية اتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية والنظام الأساسي الخاص به.

وتحوي تقارير "الخارجية" البرلمانية اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتي الجمارك بالدولتين وانضمام الكويت إلى النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس "سميك".

وأدرج على جدول الجلسة النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان واتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ضمن تقارير "الخارجية" البرلمانية.ويشمل جدول الأعمال مواصلة النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات "2016 – 2019 / 2017 – 2020" نحو تنمية مستدامة وطلب نيابي لمناقشة دواعي وأسباب ندب مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة ومدى توافقها مع أحكام القوانين لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه وتبادل الرأي بصدده.

وجاء ضمن البنود المدرجة على أعمال الجلسة خمسة طلبات بتشكيل لجان تحقيق أحدها فيما ورد بمحاور استجواب وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي والذي قدم في جلسة الأول من مايو الماضي وآخر في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة فيها إضافة إلى حريق "اليخت" وبشأن تجارة الإقامات وأخير بشأن شركة استقدام العمالة المنزلية.

ويحوي الجدول أيضا تقارير لجان عن طلبات التحقيق ومنها تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية وتقرير لجنة المرافق العامة البرلمانية عن التحقيق في عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار التي شهدتها البلاد بتاريخ 24 مارس 2017.

وشملت تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها إلغاء القانون رقم "115" لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري وقانون بإنشاء الهيئة العامة للوقاية من المخدرات إضافة إلى قانون الترقيات وانتهاء الخدمة للادارة العامة للتحقيقات.

ويحتوي جدول الأعمال على تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومنها تنظيم مهنة المحاماة وقانون الجزاء وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفرض ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين والخدمة المدنية والمحكمة الدستورية.

وأدرجت على جدول أعمال الجلسة أيضا تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها بشأن التعيين بالوظائف القيادية والاذن للحكومة بعقد قروض عامة وأخذ مبلغ من الاحتياطي العام وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية والهبات والمنح والمساعدات الخارجية.

ويناقش مجلس الأمة كذلك تقارير اللجان البرلمانية المختلفة عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومن أهمها التأمين الصحي على الأجانب والرسوم والتكاليف المالية وإعادة النظر في أسعار البنزين وتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية والرعاية السكنية وتبادل المعلومات الائتمانية.

وضمن البنود المدرجة أيضا تقارير اللجان عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها بشأن منع تقاضي فوائد عن قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمحاكمات الجزائية والفحص الطبي قبل إتمام الزواج وتعديل قانون الجنسية وحماية المواطنة والهوية الوطنية وقانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وتشمل التقارير عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين أيضا تنظيم وبيع واستيراد المنتجات الغذائية الخاصة بالطاقة وتحويل الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة والمساعدات العامة وتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت والصحة النفسية.

وينظر المجلس أيضا في تقارير لجنة الشباب والرياضة البرلمانية بشأن الاستثمار الرياضي والاحتراف وإضافة مواد جديدة إلى المرسوم بالقانون المتعلق بالهيئات الرياضية إضافة إلى التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

وأدرج على جدول الأعمال كتاب موجه من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق بشأن موافقة مجلس الأمة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء ب" قيام هيئة مكافحة الفساد بفتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا الإيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006 وتقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار تلك التجاوزات والتنسيق مع كل الجهات المعنية في الدولة".

ومن كتب الحكومة المدرجة على الجدول الكتاب الموجه من وزير المالية لإعداد تقرير شامل وخطة لمعالجة ما ورد في رسالة عضو مجلس الأمة رياض العدساني بشأن حساب العهد والأرباح المحتجزة والديون المستحقة للحكومة.